بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع
الهيئة العامة لشركة مصرف الشرق الاوسط العراقي للإستثمار م.خ
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/١/٩

إستناداً لأحكام المادتين (٨٦-٨٧) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وبناءاً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة ، وتنفيذاً لقرار مجلس الإدارة المتخذ في الجلسة الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠ ، عقدت الهيئة العامة للمصرف إجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٨/١/٩ في قاعة إجتماعات المصرف في بناية الإدارة العامة الكائنة في عرصات الهندية ،وعملاً بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد (سيف يوسف غلام حسين) وأعلن تعيين السيد (سامي مهدي صالح) مراقباً للجلسة والسيد (فارس حسن توفيق النجفي)كاتباً للجلسة.وبحضور ممثلي البنك المركزي العراقي كلاً من السادة (محمد ثمين عفتان، شاكر محمد علي اسماعيل) وممثلي دائرة تسجيل الشركات السادة (حيدر صالح عباس،مازن احمد هاشم).

ولتحقق النصاب القانوني للإجتماع بحضور من يحمل (١٦٦,٩٤٥,٣٧١,١٠٢) سهماً أصالة وإنابة ووكالة من أصل رأسمال الشركة البالغ (٢٥٠) مليار دينار (مائتان وخمسون مليار دينار)، أي بنسبة (٦٦,٧٧٨)% ، أعلن المباشرة بالإجتماع وتم إنتخاب السيد (غازي موسى جبر الكناني) رئيساً للهيئة العامة وبالإجماع .

رحب السيد رئيس الهيئة بالحضور وطلب من يحمل ١٠% من رأسمال المصرف إضافة فقرة جديدة إلى جدول أعمال الاجتماع ، ولعدم وجود إضافة بدأ بمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة أدناه :-

١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه .

افتتح الأستاذ رئيس الجلسة مناقشة تقرير مجلس الادارة من قبل الذوات الحاضرين لطرح أي ملاحظات واستفسارات حول ما جاء بالتقرير وكما يلي :-

السؤال الاول كان للمساهم الدكتور علاء ابراهيم إسماعيل الموسوي يحمل (٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠) سهماً : إلى إن صافي الربح هو (١١,٨٩١,٠٧٩,٨٦٥) دينار كما موضح في الصفحة (١٦) من التقرير السنوي (الربح الصافي) ، حيث أشار إلى كون هذا الربح قليل مقارنة مع نشاط المصرف ضمن نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي ، حيث قال إن مجموع الإيرادات من النافذة بلغ (١٦) مليار دينار ، وأما السؤال الثاني فكان بخصوص (أرصدة الإحتياطيات) كما في الصفحة (١٦) من التقرير السنوي حيث أشار إلى كون الفائض المتراكم لعام (٢٠١٥) كان (٩) مليار دينار ، فتم الاستفسار حول مصير هذا الفائض المتراكم ، اما السؤال الثالث فقد كان بخصوص

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

واستفسر المساهم (الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي) حول مايخص الدولار والنقد الموجود (كما في الصفحة ٣٤ من التقرير السنوي) حول ماهي أسباب هذه الزيادة ، وأن مبلغ (٤١) مليون دولار في أي مصرف موجود ، فقد تم إجابته من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة بأن هذا المبلغ يمثل أرصدة الإعتمادات المتحققة من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية في البنك المركزي العراقي وكذلك أرصدة في المصرف العراقي للتجارة (TBI) وكذلك مصارف مراسلة أخرى ، وتم طرح سؤال آخر من قبل المساهم (الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي) حول تفاصيل صرف مبلغ (٢١٩) ألف دولار كما في صفحة (٤٩) من التقرير السنوي ، أوضح السيد رئيس مجلس الإدارة إن هذه المبالغ تتضمن عقود مع شركات تدقيق دولية وفق متطلبات البنك المركزي العراقي حول تقييم المركز المالي للمصرف من قبل شركة (KPMG) وكذلك بعض العقود لدورات تدريب الموظفين مع شركة التدقيق الدولية البريطانية (أرنست ويونغ) ، واستفسر المساهم (الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي) عن الدعاوى القانونية المذكورة في الصفحة (٤٩) من التقرير السنوي وعن أهم الدعاوى المقامة بخصوص مبلغ (٣٢) مليار دينار ، وقد طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من السيد (احمد عبد علي جاسم) الممثل القانوني للمصرف بقراءة آخر المستجدات الخاصة بالدعوى القضائية المقامة من قبل المصرف بحق الإدارة السابقة والمتمثلة برئيس مجلس الإدارة (مجيد حميد علي الحافظ) ونائبه (هاني حميد علي الحافظ) وأخيهم (وليد حميد علي الحافظ) ، وقد تم قراءة الاحكام القضائية من قبل الممثل القانوني وكذلك تم قراءة قرار القاضي المؤرخ في ٢٠١٨/١/٨ والخاص بإصدار أمر قبض وتحري بحق الإدارة السابقة رئيس المجلس (مجيد حميد علي الحافظ) ونائبه (هاني حميد علي الحافظ) وأخيهم (وليد حميد علي الحافظ) وقد أوضح السيد الممثل القانوني بخصوص كافة الاسئلة والاستفسارات التي طرحت من قبل المساهمين في الاجتماع حول موضوع مبلغ (٣٢) مليار دينار بان القضاء والمحاكم المختصة هي جهة الفصل ، وإن الدعوى قيد التحقيق ونحن بإنتظار إصدار الحكم النهائي بالموضوع ، كما وتم طرح سؤال من قبل المساهم المحامي (خالد ابراهيم عباس المهداوي) يحمل اسهم مقدارها (٢٠٠٠) سهم ، حول مبلغ (٢,٨٦٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار- (والذي تم صرفه من قبل رئيس مجلس الإدارة السابق في عام (٢٠١٣) دون قيود معززة للصرف) والذي تم الإشارة إليه في تقرير مراقب الحسابات للحسابات الختامية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث أشار المحامي بأن هذا المبلغ تم إطفاءه بموجب كتاب البنك المركزي العراقي فلماذا توجد دعوى مقامة من المصرف بحق رئيس مجلس الإدارة السابق (مجيد حميد علي الحافظ) .

تم الإجابة على السؤال من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة بأن المبلغ تم إطفاءه محاسبياً ومن أرباح المساهمين ولكونه مبلغ معلق في الميزانية وحتى لايتحمل المصرف عليه ضرائب وبعدها تستمر إدارة المصرف بالمطالبة من الجهة الدائنة بكامل المبلغ لكونه يمثل حقوق المساهمين ، وكذلك تم الاستفسار من قبل المساهم علي عبد الواحد طاهر الزبيدي (يحمل ١٥٠٠ سهماً / وكالة) : عن الطريقة التي يتم تحصيل الديون كما ورد في الصفحة (٢٧) من التقرير السنوي وكذلك ماهي المبالغ المودعة في مصارف تحت الوصاية ،تم الاجابة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة بأن إستحصال الديون يتم بالتسويات الرضائية ، وقد أشارت الآنسة (ميسون حمدي حكمت) المدير التنفيذي لقطاع الشؤون القانونية بان كامل المبلغ المستحصل من التسويات هو (٦) مليار دينار تقريباً لغاية نهاية عام ٢٠١٧ ، وإن المبالغ المستحصلة لعام ٢٠١٦ هي (٢,٣٩٨) مليار دينار وبالدولار (٢٤,٧٩٠) دولار ، كما وأشار السيد رئيس مجلس الإدارة بانه لاتوجد أي مبالغ مودعة من قبل المصرف في مصارف تحت الوصاية .

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

ذكر(ممثل البنك المركزي العراقي) : بأنه في صفحة (١٤) ورد فقرة المساهمة في شركات اخرى وهي خارج نطاق عمل المصرف ، وهناك اكثر من كتاب صدر عن البنك المركزي العراقي وجه الى ضرورة التخلص من هذه المساهمات بشكل اصولي ، أجاب السيد رئيس المجلس ان الموضوع اعلاه لا يمكن معالجته بسهولة ، وسوف يتم عرضه على جهات خارجية مختصة لدراسة هذا الموضوع واعطاء المشورة بخصوص معالجتها وسوف نقوم بتنفيذ ذلك وليس من السهولة اتخاذ قرار يؤدي الى خسارة اموال المصرف ، وأستفسر السيد ممثل البنك المركزي بانه لدى المصرف (١٧) عقار في مدينة السليمانية عائدة للمصرف كما جاء في صفحة (٤٦) واستناداً الى نص المادة (٣٣) من قانون المصارف يجب التخلص من هذه العقارات ويترتب على المصرف مصاريف اخرى عليه ضرورة التخلص منها ، أجاب السيد رئيس المجلس بأنه يوجد لدينا ما مجموعه من عقارات تحت التسوية منتقل ملكيتها الى المصرف (١٧) عقار ، منها (١٣) عقار في محافظة السليمانية و (٤) عقارات موزعة على أربعة محافظات أخرى هي (بغداد ، البصرة ، الحلة ودهوك) ، وبدورنا بذلنا كل الجهود للتخلص منها الا ان الأسعار الحالية لا تسد قيمة الدين وحالياً نتفاوض على عقار الحلة لبيعه .

واستفسر المساهم باسم جميل انطوان (يحمل اسهم ٦٢٤,٩٩٥,٧٤٢ سهماً) :عن المبالغ المستلمة عن نافذة بيع الدولار ، وماهي ارصدة المصرف لدى المصارف الاخرى وبيان اسمائها ، وما هي اجراءات المصرف بخصوص فروعه الخاسرة ؟

- أوضح السيد رئيس المجلس ان المبالغ المستحصلة من هذه العملية لدينا كشف بالمبالغ المستلمة وكما جاء في صفحة (٣٥) من التقرير ، اما ما يخص ارصدتنا لدى المصارف الاخرى سبق وأن تم الإشارة اليها أعلاه في هذا المحضر وهي لدى البنك المركزي العراقي ومصرف TBI .

وقد سأل المساهم (مازن عاصي كريم) حول امكانية إستقطاع ضرائب على كامل أرباح عام ٢٠١٥ ومن ثم وضع (٧٥%) منها مخصص ، وقد تم إجابته من قبل السيد (محمود رشيد الفهد) مراقب الحسابات بأن المخصص قانونياً يخضع للضريبة وإن المستقطع في السنة الماضية حول المبلغ صحيح .

وبعد الانتهاء من مناقشة الفقرة (١) من جدول أعمال الاجتماع والإجابة على كافة الاسئلة والاستفسارات طرح السيد رئيس الهيئة التصويت على الفقرة (مناقشة تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه) :-
وعليه قررت الهيئة العامة الموافقة والمصادقة على الفقرة وبالأغلبية .

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

حضر السيد محمود رشيد إبراهيم الفهد مراقب الحسابات وتم تلاوة التقرير من قبله وفق المادة (١٣٦) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته .
فتح السيد رئيس الهيئة باب المناقشة على تقرير مراقب الحسابات وكانت الملاحظات والاستفسارات المطروحة كما يلي :-

استفسر المساهم الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي (يحمل اسهم ٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠ سهماً) :حول الفقرة (أ) الواردة في أعلى صفحة ٦٢ عن ماهي المخصصات البالغة (٢٧٨٤٠٣٥) الف دينار ، والمبلغ (٤٨١١٦٤٨) ألف دينار الوارد في الفقرة (هـ) من نفس الصفحة التي تم غلقه ، اجاب السيد محمود رشيد ابراهيم الفهد مراقب الحسابات عن السؤال الأول بأن المبلغ (٢٧٨٤٠٣٥) ألف دينار الوارد في الفقرة (أ) يمثل مخصصات العاملين في المصرف حيث أن المعايير الدولية تلزم المصارف على احتساب مخصصات نهاية الخدمة سنوياً وقد تم احتساب هذا المبلغ للسنتين (٢٠١٥) و (٢٠١٦) وبموجب قانون العمل .
أما الاستفسار الثاني الخاص بالفقرة (هـ) أوضحت السيدة المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية بأن هذا المبلغ يمثل فرق العملة حيث تم احتساب سعر التقييم استناداً الى تعليمات البنك المركزي التي تنص على تقييم جميع الحسابات الموجودة في ميزان المراجعة بسعر كلفة الشراء مما نتج عنه هذا الفرق ، واستفسر عن الفقرة (٥) الواردة في صفحة (٣٢) حول الاستثمارات البالغة (٤٢١٢٩) مليون دينار وطلب إلغاء هذه الشركات أو تصفيتها بدلاً من الخسائر المتراكمة ، أجاب السيد رئيس المجلس كما أشرت أعلاه أن الموضوع لا يمكن معالجته بسهولة ، وسوف يتم عرضه على جهات خارجية مختصة لدراسة هذا الموضوع وإعطاء المشورة بخصوص معالجتها وسوف نقوم بتنفيذ ذلك وليس من السهولة اتخاذ قرار يؤدي إلى خسارة أموال المصرف ، وكذلك استفسر عن ما ورد في صفحة (٦٤) الفقرة (١٠) حول الغرامات المدفوعة الى البنك المركزي العراقي وتم استرجاع جزء منها من الزبائن بمبلغ (٣) مليار ماهو الحساب الذي قيدت له؟ اجابت السيدة (نيران داود سلمان) المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية ان المبلغ قيد لحساب الايرادات (ايرادات سنوات سابقة / ايرادات اخرى) وظهرت في الميزان الختامي ، اما المساهم علي جليل عبيد فقد استفسر عن وجود خسارة في الشركات التابعة للمصرف فكيف يتم معالجة هذه الخسائر بموجب القيود المحاسبية؟أجابت السيدة المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية بأنه سوف يتم تخصيص مخصص هبوط أسعار الأسهم حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وسوق العراق للاوراق المالية وكذلك علق السيد مراقب الحسابات بأنه سوف يتم تخصيص مخصص خسائر الشركات حسب المعايير الدولية ، اما المساهم محمد صالح الشماع (يحمل ٣٣,٣٣٣,٣٣٣ سهم) فقد استفسر حول عدم توحيد الحسابات الختامية؟ وتم إجابته من قبل السيد مراقب الحسابات بأن الحسابات الختامية للشركات تم توحيدها وتم عرضها على المساهمين ، كما وأستفسر حول الإستثمارات في الصفحة رقم (٦٣) من التقرير السنوي ولماذا لم يتم احتساب مخصص مقابل للشركات التابعة ؟ وتم الاجابة من قبل مراقب الحسابات بانه سيتم احتساب

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

مخصص وحسب المعايير الدولية ، اما الاستفسار الآخر فقد كان يخص موضوع المدينون في الصفحة رقم (٦٣) ، وتم الاجابة عليه من قبل السيدة (المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية) بأنها تمثل مبلغ (٦) مليار تخص شركة آرمك (فندق العمارة) ، اما مبلغ (١٦٧٢٩) مليار دينار فيمثل إيرادات مستحقة غير مقبوضة وكما مفصلة في الجدول المذكور في التقرير ، تم الاستفسار أيضاً من قبل المساهم (محمد صالح الشماع) حول أرض الوزيرية ، وتم الايضاح من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة بأنها آلت للمصرف نتيجة تسوية دين ، وعليه لاحاجة للرجوع إلى الهيئة العامة لإستحصال الموافقة بالبيع وإنما يجب التخلص منها وحسب المدة القانونية إستناداً إلى المادة (٢/٣٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك استفسر عن الدعاوى القانونية الواردة في التقرير بأنها وردت بشكل مختصر دون ايضاحات كافية والمفروض تكون على الشكل التالي (اسم الدعوى ، مبلغ الدعوى ، الاجراءات المتخذة بحقها وأخر إجراء) ، أجاب السيد رئيس المجلس بأنه سوف تؤخذ هذه الملاحظة في التقارير للسنوات القادمة ، وكذلك استفسر عن موضوع مستندات الشحن الموقوفة وفرض الغرامات ،أجابت السيدة المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية بأن هذه المستندات تعود لعامي (٢٠١٢) و (٢٠١٣) ولم تسدد من قبل الزبائن ، عقب السيد رئيس المجلس بانه تم إقامة دعاوى على الزبائن المعنيين وما زالت مستمرة في المحاكم المختصة .

استفسر السيد رئيس الجلسة أن كانت هناك أي استفسارات أخرى حول هذه الفقرة :
وبالنظر لعدم وجود أي ملاحظات او طروحات اخرى تم المصادقة على تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وبالاغلبية .

٣- <u>مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليها .</u>

طلب السيد رئيس الجلسة فتح باب المناقشة على الفقرة اعلاه حيث تم طرح الملاحظات التالية :-
اشار المساهم الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي (يحمل اسهم ٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠ سهماً) :الى ما ورد في صفحة (٨٨) حول جدول نقد و ارصدة لدى البنك المركزي العراقي تضمن فقرة ارصدة لدى البنك المركزي العراقي وكان الرصيد في عام ٢٠١٥ هو (٢٧٣٢٤٣٠٥٤) الف دينار انخفض الى (١٩٠٨٨٩٩٤٣) الف دينار في عام ٢٠١٦ أي سحب منها ما يقارب (٨٣) مليار دينار وفي نفس الوقت زاد الرصيد في المصارف الخارجية والسؤال المطروح ما هو سبب سحب المبلغ؟ ،اجاب السيد رئيس المجلس إن السبب في عملية السحب يعود الى تحويل مبالغ الى المصارف المراسلة ألخارجية عن فتح الاعتمادات المستندية وهذا أدى الى نقص الرصيد في البنك المركزي العراقي وزيادته في المصارف الخارجية وذلك لقيام البنك المركزي العراقي بسحب قيمة التحويل الخارجي من حسابنا الى ارصدتنا في الخارج لغرض تغطية اقيام الاعتمادات المستندية المفتوحة وتبقى في حسابنا لدى المصارف الخارجية لحين تقديم مستندات الشحن الى البنك المراسل ، وأستفسر المساهم (محمد صالح الشماع) حول موضوع صافي الربح قبل الضريبة والبالغ (١٤) مليار كما جاء في صفحة (٦٨) من التقرير وحيث تم تنزيل الضريبة منه ، فاين حقوق المساهمين ، تم الاجابة على الإستفسار من قبل السيدة (نيران داود سلمان) المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية بأن حقوق المساهمين مفصلة في الجدول المرفق في الصفحة (٧٠) من التقرير السنوي كما وتم توضيح مجمل تفاصيل الميزانية الختامية لعام ٢٠١٦ والمعدّة وفق المعايير الدولية من قبل السادة ممثلي شركة التدقيق الدولية (أرنست ويونغ) وآلية تطبيق المعايير الدولية للمصرف ،

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

واشار ممثل البنك المركزي العراقي الى ماورد في صفحة (٨٩) انه بالرغم من ارتفاع مبلغ القروض الى (٩٤٢٧٩٣٩٠) الف دينار في عام ٢٠١٦عن عام ٢٠١٥ الا أن فوائد هذه القروض انخفضت الى (٣) مليار بعد ان كانت (٧) مليار ،أجاب السيد المدير التنفيذي لقطاع الائتمان المصرفي بان السبب يعود الى ان هذه القروض تابعة الى مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنحت بفائدة (٤ %) مما ادى الى انخفاض هذه الفوائد بالاضافة الى ذلك منح قروض من حصة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفائدة تتراوح من (٧ – ١١ %) .

وسئل السيد رئيس الجلسة عن ما اذا كانت هناك استفسارات اخرى يتم طرحها ، حيث اكتفى الذوات الحضور بما جاء أعلاه ، عليه قررت الهيئة العامة المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وبالأغلبية .

٤- مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه .

وبعد مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات ولعدم وجود أسئلة واستفسارات صادقت الهيئة العامة عليه بالإجماع وللسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

٥- إبراء ذمة السادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافأتهم لسنة ٢٠١٦ .

تمت المصادقة على إبراء ذمة السادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٦ مع عدم منحهم المكافآت وبالإجماع .

٦- إقرار مقسوم الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

مناقشة مقسوم الأرباح من قبل أعضاء الهيئة العامة وتم الاستفسار عن الآلية التي تم احتساب الأرباح وفق المعايير الدولية وتم عرض كافة تفاصيل القيود المحاسبية الخاصة بالحسابات الختامية لعام ٢٠١٦ وفق المعايير الدولية من قبل السيدة المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية .

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة توزيع مبلغ (١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار – مليار ومائتان وخمسون مليون دينار كأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ توزع نقداً على المساهمين ، وتدوير باقي الأرباح إلى الفائض المتراكم لسنة ٢٠١٧ وبالأغلبية .

٧- تعيين اثنين من مراقبي الحسابات لعام ٢٠١٧ للمشاركة في عملية التدقيق حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد ٩/م/١٦٧ في ٢٠١٦/٤/٢٨ وتحديد أجورهم وفق تعليمات مجلس المهنة .

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة الموافقة والمصادقة على تعيين كلاً من السيد (د. إياد رشيد القريشي /شركة أياد القريشي وشريكه) والسيد (محمود رشيد ابراهيم الفهد/ شركة عادل اسماعيل حسن الشيبي وشركاؤه) لتدقيق حسابات المصرف لسنة /٢٠١٧ استناداً إلى ما جاء في كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان / قسم الدراسات والبحوث المصرفية ٩٢٦٧/٣/٩ في ٢٠١٦/٦/١٢ بعنوان (تعيين مراقب الحسابات) وتحديد أجورهم وفق تعليمات مجلس المهنة وبالاجماع .

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

٨- تقليص عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى خمسة أعضاء أصليين وخمسة أعضاء احتياط وتعديل الفقرة (سادساً) من عقد التأسيس .

حصلت الموافقة والمصادقة بالإجماع على تعديل الفقرة سادساً من عقد تأسيس المصرف لتقرأ كالآتي:
(يتكون مجلس الإدارة من خمسة أعضاء أصليين ومثلهم الاحتياط تنتخبهم الهيئة العامة) .

٩- انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة من (٥) أعضاء أصليين وخمسة أعضاء احتياط .

بين مندوب مسجل الشركات شروط العضوية استناداً الى أحكام المادة (١٠٦) من قانون الشركات وأعلن رئيس الهيئة العامة فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة الاصليين لا يزيد عددهم عن (٥) خمسة ومثلهم أعضاء احتياط ، وقد تقدم الذوات المدرجة أسماؤهم أدناه لعضوية المجلس وكما يلي :-

المرشحون الاصليون :

ت	الاسم	عدد الأسهم
١	سيف يوسف غلام حسين	١٠٠,٠٠٠
٢	سلام مصطفى هادي الحسني	٥٠,٠٠٠
٣	محاسن خيري احمد الجبوري	٤,٨٢٥,٤٤٠
٤	وسام جابر جواد الشافعي	٥٠,٠٠٠
٥	فارس حسن توفيق النجفي	١,٣٣٣,٣٣٢

المرشحون الاحتياط :

ت	الاسم	عدد الأسهم
١	رنج محمد عبد القادر	١٠٠,٠٠٠
٢	علاء محمد جواد	٢٠٠,٠٠٠
٣	سداد طارق حسون	١٥٧,٨٨٥
٤	هيثم محمود احمد	٤٣,١٣٣,٤٩٣
٥	سامي طه مهدي	٥٠,٠٠٠

وبعد فرز الأصوات بالاقتراح السري تم انتخاب الذوات المدرجة أسمائهم أدناه وحسب الأصوات التي حصلوا عليها :-

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com

المرشحون الاصليون :

ت	الاسم	عدد الأصوات التي حصلوا عليها
١	سيف يوسف غلام حسين	١٣٥,١٣٣,٣٩٢,٢٣٨
٢	سلام مصطفى هادي الحسني	١٣٠,٧٢٦,٨٥٠,٢٩٣
٣	محاسن خيري احمد الجبوري	١٣٠,٥٩٧,٢٦٦,٩٤٠
٤	فارس حسن توفيق ألنجفي	١٣٠,٥٥٦,١١٩,٩٠٢
٥	وسام جابر جواد الشافعي	١٣٠,٥٥١,٨٦٦,٩٤١

المرشحون الاحتياط :

ت	الاسم	عدد الأصوات التي حصلوا عليها
١	سداد طارق حسون	١٣٠,٥٩٦,٤٦٦,٩٤١
٢	علاء محمد جواد	١٣٠,٥٥١,٨٦٦,٩٤١
٣	هيثم محمود احمد	١٣٠,٥١١,٥١٩,٩٠٢
٤	رنج محمد عبد القادر	١٣٠,٤٢٥,٧٣٦,٥٥٠
٥	سامي طه مهدي	١٣٠,٣٨١,١٣٦,٥٥٠

١٠- انتخاب رئيس و أعضاء لجنة مراجعة الحسابات استناداً الى المادة (٢٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .

بعد موافقة الهيئة العامة وبالإجماع على انتخاب مجلس الإدارة الجديد ، دعى السيد رئيس الهيئة العامة الى انتخاب رئيس و أعضاء لجنة مراجعة الحسابات استناداً إلى المادة (٢٤) من قانون المصارف المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ على أن لا يكون رئيس المجلس أو المدير المفوض ضمن لجنة مراجعة الحسابات ، وبالإجماع تم انتخاب رئيس و أعضاء لجنة مراجعة الحسابات وكما يلي :

١- الاستاذ سلام مصطفى هادي الحسني – رئيساً .
٢- الاستاذ وسام جابر جواد الشافعي – عضواً .
٣- الاستاذ فارس حسن توفيق النجفي – عضواً .

كاتب الجلسة
فارس حسن توفيق ألنجفي

مراقب الجلسة
سامي مهدي صالح

رئيس الهيئة العامة
غازي موسى جبر الكناني

IRAQI M. EAST INVST. BANK

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩

موضوع الودائع المشار اليها في الصفحة (٢١) من التقرير السنوي ، حيث أشار إلى كون الودائع قد إنخفضت نتيجة قيام الإدارة إلى إتخاذ قرار بتخفيض فوائد الودائع الثابتة وحسابات التوفير .
تم الاجابة على الاسئلة من قبل رئيس مجلس الإدارة السيد (سيف يوسف غلام حسين) ، حيث أشار إلى إن كافة إيرادات المصرف عام (٢٠١٦) من نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي مفصلة في الصفحة رقم (٣٥) من التقرير السنوي من حيث كميات المبالغ المشتراة من حوالات خارجية وإعتمادات ومبالغ نقدية من البنك المركزي العراقي وكذلك كامل الايرادات المستحصلة منها ، كما وتم الاشارة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة إلى أن للمصرف أنشطة مصرفية متعددة وليس إعتماده فقط على نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية من خلال المشاركة في مبادرة البنك المركزي العراقي (صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وكذلك توطين الرواتب للمؤسسات الحكومية والأهلية إضافة إلى المحافظ الائتمانية والاستثمارية للمصرف ، كما ونوه (رئيس مجلس الإدارة) إلى تحفظ الإدارة الحالية على عدم المجازفة في منح القروض الكبيرة وعدم المجازفة باموال المودعين لكون حقوق المودعين لاتقل أهمية عن حقوق المساهمين ، اما بخصوص السؤال الثاني فقد تم شرح تفاصيل المبلغ من قبل السيد (رئيس مجلس الإدارة) والمدير التنفيذي لقطاع المحاسبة والمالية السيدة (نيران داود سلمان) وأنه تم توزيع (٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار–(مليارين واربعمائة مليون دينار) كأرباح نقدية ، اما باقي المبلغ فقد تم أخذه كمخصص عن مخاطر خسائر فروع المصرف الواقعة في المناطق الساخنة ،وكذلك الديون المشكوك في تحصيلها وكالآتي :-

- **تخصيص مبلغ (٥,٥٧٦,٥٠٦,٥١٠) دينار لحساب مخصص مخاطر ائتمان المناطق الساخنة .**
- **تخصيص مبلغ (٥٩٨,٤١٧,٢٦٤) دينار لحساب مخصص موجودات المناطق الساخنة .**

وكذلك إستناداً إلى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (٩/١/٣/٢١٠) في (٢٠١٦/٦/٢٩) والخاص بتوزيع مانسبته (٢٥%) فقط من الارباح وتخصيص مانسبته (٧٥%) منها ، كما وإستفسر المساهم السيد يقظان نذير صبيح حمو (يحمل اسهم ٣٣١,٤٢٨,٨٩٨ سهماً) : إن نسبة الارباح والفائض المتراكم هي من إختصاص المساهمين والهيئة العامة وليس من إختصاص البنك المركزي العراقي ، تم الاجابة من قبل السيد (شاكر محمد علي اسماعيل) ممثل البنك المركزي العراقي بأن البنك المركزي العراقي هو الجهة القطاعية المسؤولة عن مراقبة أعمال المصارف وتم إصدار إعمام بالموضوع الخاص بالمناطق الساخنة ، اما بخصوص السؤال الثالث للسيد (الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي) فقد اجاب عليه السيد رئيس مجلس الإدارة ، حيث اوضح بأن المصرف يتحمل تكاليف ومصاريف عالية نتيجة أسعار الفوائد للودائع الثابتة والتوفير ، وحيث إن المصرف لديه فائض في السيولة ، وإن نسبة كفاية رأس المال للمصرف تبلغ (١٠١%) ففي حال زيادة أسعار الفوائد لحسابات الودائع الثابتة والتوفير تؤدي إلى زيادة مبالغ المصروفات وتؤدي أيضاً إلى تقليل الأرباح .
كما وأوضح السيد (محمد عثمان محمد) معاون المدير المفوض بأن سبب الانخفاض يعود إلى قيام زبائن فروعنا في المناطق الساخنة بسحب ودائعهم من فروع المصرف الأخرى وكذلك قيام زبائن فروع (الشروق / كركوك ، الخير / سامراء) بسحب أرصدتهم دون تسجيل أي إيداعات جديدة لهم بسبب الظروف الأمنية السائدة في مناطق هذه الفروع مما أدى إلى انخفاض حجم الودائع. وإنه والحمد لله لم تحصل لدينا أية مشكلة في السيولة النقدية عند قيام الزبائن بسحب ودائعهم فنحن نحافظ على حقوق المساهمين والزبائن .

بغداد - حي بابل (عرصات الهندية) محلة ٩٢٩ زقاق٢٥ عمارة رقم ١٤ - ٣٣٢/ ٤٨ البو جمعة - ص.ب ١٠٣٧٩
E-mail:international@iraqimdlestbank.com